مجلة الحقوق والحريات
العدد الثاني
مارس 2016

ظاهرة الفساد في الدول المغاربية

دراسة في اهم : الأسباب، المظاهر، الانعكاسات

د. عبد الرؤوف دبابش
أستاذ محاضر "أ"

أ. قطاف تمام أسماء
أستاذة مساعدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة بسكرة – الجزائر

الملتقى الدولي الخامس عشر حول: "الفساد واليات مكافحته في الدول المغاربية"
المنعقد يومي 13/14 أفريل 2015
من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة
ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع
قسم الحقوق- كلية الحقوق والعلوم السياسية-
جامعة محمد خيضر- بسكرة-

مقدمة:

يعتبر موضوع الفساد بشتى أنواعه أحدى أكبر التحديات التي تواجه جميع الدول على حد سواء والدول المغاربية خصوصا باعتباره ظاهرة قديمة قدم الوجود البشري على ظهر الأرض، ولكنها استفحلت في الآونة الأخيرة، وازداد انتشارها في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها، حيث تنعدم أساليب الحكم الديمقراطي وما تتطلبه من شفافية تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية، بل تسيطر قواعد البيروقراطية على المؤسسات والإدارات الحكومية، كل هذه العوامل تغري أفراد المجتمع، خاصة موظفي القطاع العام والحكومي بإتباع سبل غير مشروعة للحصول على غاياتهم المادية, ومنه يمكننا أن نطرح التساؤل التالي:

- **باعتبار الفساد ظاهرة مستفحلة في دول المغرب العربي , فيما تتجلى أهم أسبابه ومظاهره وانعكاساته على دول وشعوب هذه المنطقة ؟**

أجيب على هذه الإشكالية الرئيسية وغيرها من الأسئلة في النقاط التالية:

أولا / الإطار المفاهيمي للفساد: التعريف، الأشكال والمؤشرات

1- تعريف الفساد:

الفساد لغة: الفساد في معاجم **اللغة** مشتق من الفعل (فسد) فنقول فسد الشيء يفسد- بالضم- فسادا فهو فاسد ويقال: هذا الأمر مفسدة له أي فيه فساده, والإفساد مصدر فعله افسد المزيد بالهمزة في أوله, فاصل مادته فسد, وفسد الرجل جاوز الصواب, وهو نقيض الصلاح. [1] و هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل. [2]

كما يعني الفساد التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما، وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة، وا عندما يرتبط بالإنسان فيعنى انعدام الضمير وضعف الوازع الديني عند الشخص. [3]

أما الفساد **اصطلاحا**، فيعني خروج النظام السياسي والاقتصادي للمجتمع عن أسسه ووظائفه الأصلية، أو أن العناصر والعلاقات الداخلة فيه تتحلل فتختفي العناصر الموجبة كقيم العدل، والتعاون بهدف قهر الظروف القاسية وجلب النفع، والحرص على المصلحة المشتركة لتطغى سلوكيات التشرذم والعنف وتغليب مصالح القلة النافذة على حساب عامة السكان. [4]

وقد عرفت منظمة الشفافية الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، ووضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت تعريف الفساد وذلك عندما

قال بأن الفساد هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات، أو أعمال خاصة تقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة".

ويلاحظ أن هذا التعريف، يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد [5]:

1. آلية دفع "الرشوة" و"العمولة" إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة والقطاعين العام والخاص، لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية،

2 . الرشوة المقنعة أو "العينية" في شكل وضع اليد على "المال العام" والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال (العام والخاص). وهذا المستوى الثاني، هو أخطر آليات الفساد السائدة في المنطقة العربية.

ويمكن تسمية هذا النوع من الفساد بـ "الفساد الصغير" الذي يجب ألا يخفى عن أعيننا ما يمكن دعوته بـ "الفساد الكبير" المرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى، ويحدث "الفساد الكبير" في المستويين السياسي والبيروقراطي. ويمكن أن يكون كل منهما مستقلاً، كما يمكن أن يتداخلا أو يتحدا. "فالفساد السياسي" يرتبط عادة (بتفصيل) قوانين انتخابات أو تمويل حملات انتخابية. أو تداخل وتشابك المصالح المالية ما بين السياسيين والبيروقراطيين، وبما في ذلك الأبناء والأصهار والأقرباء والمحازبين.

وتركز تعاريف أخرى للفساد على الجانب الأخلاقي حين تقول بأن "الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين" وهنا يشتمل الفساد على الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي، وغير ذلك. لكن هذا التعريف يركز على بعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي إلا أن هذا البعد وإن كان مهماً وأساسياً إلا أنه يتعلق بجانب واحد، وهو نسبي ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر.

وبعد توجه بعض الدول نحو خصخصة مؤسسات القطاع العام، ظهر تعريف جديد للفساد مفاده أن "الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية". وهذا التعريف يحصر الفساد أيضاً في باب واحد من أبوابه، ويغفل أنواعاً أخرى مهمة للفساد تتمثل في تقبل الرشى عند منح الرخص الحكومية، كما أن الفساد يمكن أن

يوجد في المؤسسات الحكومية والخاصة والمؤسسات التي لا تستهدف الربح، على السواء. وقد تكون الرشوة المدفوعة من قبل أصحاب المصالح للمسؤول الحكومي، التماساً لقرار أو تصرف حكومي مخالف للقانون، كما قد تكون، في بلد لا يحترم القانون، من أجل تنفيذ بعض أحكامه. ولعل من أخطر أنواع الفساد، ذلك هو الذي يتسرب إلى الجسم القضائي المكلف بإحقاق الحق وضمان عدالة المقاضاة.

وخلاصة القول [6] "أن الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، توجد في جميع دول العالم، وإن اختلف مدى خطورتها من دولة لأخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في استغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة، والفساد قد يكون كبيراً عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية. وفي هذا الحال يقع عبؤه على أفراد المجتمع جميعاً، كما قد يكون صغيراً عندما يكون مرتبطاً بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم".

ويحصل الفساد [7] "عند خطوط التماس ما بين القطاعين العام والخاص". وتقول الباحثة أكرمان "كلما كان لدى مسؤول عام سلطة استنسابية في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة تتولد". والفساد هنا، من حيث الحجم، يعتمد على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين، والأفراد والشركات الخاصة، على استعداد للدفع مقابل الحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف. ويجب على كل دولة أن تقرر متى تقنن تلك المدفوعات ومتى تسميها فساداً غير قانوني، والصلة الصحيحة ما بين المال والسياسة عميقة، ويعمل كل بلد من البلدان على حل عقدتها على نحو مختلف. [8]

2- أشكال الفساد:

يتخذ الفساد أشكالا متعددة وذلك وفقا للمنظور أو الجهة التي ينظر إليها، إذ يتخذ أشكالا من حيث الكيفية التي يمارس بها، وأخرى من حيث موقع السلطة التي يتمتع بها المفسد، وأخرى من حيث المجال الذي يمارس فيه.

أ- أشكال الفساد من حيث الكيفية التي يمارس بها:

يتخذ الفساد من حيث الكيفية التي يمارس بها عدة أشكال، أبرزها وأكثرها انتشارا: الرشوة، المحسوبية، الابتزاز، الاختلاس، الاحتيال، وسنتحدث عن كل واحد منها تباعا على الشكل التالي:

1- الرشوة:

الرشوة لغة: من الفعل رشا بفتح الراء, والجمع رشا بكسر الراء وضمها, وارتشى اخذ الرشوة, واسترشى في حكمه أي طلب الرشوة عليه. وأرشاه أي أعطاه الرشوة , أما **اصطلاحا** فهي ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل , ومن ثم يمكن تعريفها بأنها: دفع مال نقدا أو عينا من أجل الحصول على شيء, سواء كان حقا له أم لا .[9]

فقيام الموظف بأداء مهامه، والأعمال المنوطة به، إنما يكون بناء على اتفاق بينه وبين الدولة، فإن حاول هذا الموظف استغلال وظيفته، والحصول من طالب خدمة ما على مقابل لآداء هذه الخدمة، فإن ذلك يصيب الإدارة في الصميم، لأنه يعرقل سيرها، ويشكك في نزاهتها، ويجعل الحصول على الخدمة أو المصلحة قاصرا على القادرين من أفراد المجتمع دون غير القادرين .وتبعا لذلك فإن الرشوة تعرف بأنها "اتجار الموظف العام (أو القائم بخدمة عامة)بوظيفته أو استغلالها بأن يطلب أو يقبل أو يحصل على عطية أو وعد لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباته "[10] وتعتبر الرشوة في نظر كثير من الباحثين جوهر الفساد، أو الشكل الرئيس للفساد. وبوجه اعم تعرف الرشوة بأنها " تتمثل في الاتجار بأعمال الوظيفة أو الخدمة أو استغلالها بأن يطلب الجاني أو يقبل أو يحصل على عطية أو وعدا أو أية منفعة أخرى، لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه" [11]

كما تعرف الرشوة كذلك بأنها " سلوك ينطوي على طلب أو قبول أو أخذ نقود أو أية فائدة أخرى من جانب موظف، أو من في حكمه وذلك لنفسه أو لغيره مقابل أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل أو الإخلال بواجبات الوظيفية مع علمه بذلك "[12]

2- المحاباة:

وهي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق؛ للحصول على مصالح معينة[13].

3- المحسوبية:

تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص، مثل حزب أو عائلة أو منطقة، دون وجه حق، كأن يكونوا غير مستحقين لها، أو ليسوا على سلّم الأولويات حسب معايير المؤسسة[14].و هي استغلال السلطة أو النفوذ للمحاباة أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات.

وتنشا المحسوبية بسبب وجود ميل فطري في الإنسان إلى تفضيل أعضاء الأسرة او الأقارب أو الأصدقاء حسب علماء الاجتماع. وهي احد أهم أنواع الفساد بالنظر إلى مخاطرها الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على التركيبة النفسية للإنسان. فالمحسوبية هي السبب الرئيسي للتوزيع غير العادل للثروات ولموارد البلد، وشغل الوظائف والمناصب لغير المؤهلين، ما يخلف شعورا بالظلم والقهر الاجتماعي. ويمكن القول أن اخطر أشكال المحسوبية هي المحسوبية الدستورية، أو المحسوبية المقننة. ودلك عندما يستغل الحاكم حقه الدستوري في اختيار من يتولون المناصب المهمة في الوزارات وأجهزة الأمن والدفاع والسلك الدبلوماسي والشركات المملوكة للدولة والدفع بأفراد أسرته أو أقاربه أو أصدقائه لتولي هده المناصب من دون سند أو خبرة أو كفاءة، الأمر الذي يخلف بيئة مواتية لانتشار الفساد، وهذا النمط قد استشرى على نطاق وبائي في الدول السلطوية وغير الديمقراطية أو التي تعاني من عسر الانتقال الديمقراطي.

4- الابتزاز:

الابتزاز، هو الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد [15].

5- الاختلاس:

الاختلاس، هو الاستيلاء على شيء ذي قيمة اقتصادية من قبل من يتولون إدارة أو المحافظة على هذا الشيء، مثال ذلك أن يستولي احد مسؤولي أو موظفي الحكومة على جزء من الأصول العامة - المملوكة للشعب - أو استغلالها لتحقيق مصالح خاصة. وفي الغالب يكون الاختلاس مقترنا بالسلطة، فالمختلس لا يستولي على شيء ما إلا إذا كان يتمتع ويشعر بنفوذ وبسلطة ما. وإذا كانت الرشوة في نظر الكثيرين، اخطر أنواع الفساد كما رأينا. إلا أن الاختلاس قد يفوق الرشوة إذا مورس من طرف الطبقة الحاكمة لأنه يصبح عندئذ عملية نهب منظمة ومستمرة للموارد العامة.

6- الاحتيال:

يستخدم الاحتيال للحصول على منافع شخصيه، ومن بعض أساليبه تجاوز القوانين والعبور من خلالها بشكل خال من المسئولية باستعمال آلية إحتياليه، ومن صور الاحتيال على القانون للتهرب من الضرائب،وهذا النوع يؤثر على الدخل القومي للمجتمع كله ومن أمثلته إدخال سيارات داخل الدولة وأن يغض المسئولون والموظفون المختصون

عن تحصيل الرسوم المستحقة، مقابل رشاوى من قام بتهريب هذه السيارات داخل الدولة[16].

ب- أشكال الفساد من حيث موقع السلطة التي يتمتع بها المفسد:

ويتخذ الفساد من هذه الزاوية صورتين أساسيتين: الفساد السياسي والفساد الإداري.

1- الفساد السياسي:

يقصد بالفساد السياسي إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة، الابتزاز، المحسوبية، والاختلاس. فهذا النوع من الفساد يمارس من قبل من هم على قمة الهرم السياسي أو قمة السلطة التنفيذية؛ أي القيادات السياسية، ومتخذو القرارات السياسية بدءا من رئيس الدولة أو الحاكم ومرورا بالوزراء وكبار المسؤولين. وهذه القيادات السياسية غالبا ما تتمتع بسلطات واسعة ليس فقط في تطبيق القوانين واللوائح نيابة عن الشعب بل أيضا في صياغة القوانين والتشريعات. فالفساد السياسي يعد سدا منيعا بين الأفراد وبين ممارسة حقوقهم الديمقراطية وحرياتهم، كحرية إبداء الرأي في الانتخابات العامة أو حرية الفكر أو التنقل أو المسكن أو التجمع وغيرها، حيث يتجه النظام الحاكم إلى عدم الاعتراف لمواطني الدولة بهذه الحقوق والحريات خوفا على وجوده من جهة، وفرض سيطرته وسياسته ومذهبه على عامة الشعب من جهة أخرى دون معارض.[17]

2- الفساد الإداري:

يتعلق الفساد الإداري بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام خلال تأديته لمهام وظيفته الرسمية، ضمن منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية. فهذا النوع من الفساد يتم داخل الإدارات والوحدات الحكومية من قبل صغار موظفي الحكومة. وهو الذي يواجهه أفراد المجتمع بشكل يومي عند التعامل مع جهات حكومية مثل إدارة الضرائب وقطاع منح التراخيص وأقسام الشرطة والمستشفيات العامة وغيرها.

3- مؤشرات الفساد:

تجدر الإشارة بداية إلى أن هناك مؤشرات للفساد قد قام البنك الدولي بتحديدها، وهي ثلاث مؤشرات: الوساطة والمحسوبية والمحاباة.[18] أما مؤشرات الفساد التي استحدثتها وطورتها منظمة الشفافية الدولية، وهي الأكثر شهرة وانتشار فتتمثل فيما يلي:

- **مؤشر دافعي الرشاوى (Le Bribe Payers Index (BPI:**

إن مؤشر دافعي الرشاوى (بي بي اي) أو ما يطلق عليه أيضا مؤشر فساد الدول المصدرة، هو أداة وضعتها منظمة الشفافية الدولية، يقاس من خلال عمليات المسح التي تقيم العروض، التي تتعرض للفساد في البلدان المصدرة الرئيسية، والتي هي على استعداد لدفع الرشاوى والعمولات في الخارج. إذ يركز مؤشر دافعي الرشاوى BPI على مدى ميل الشركات في الدول المصدرة الرئيسة إلى دفعها في الخارج، وبالتالي على أداء "دور المورد" للفساد. ويشدد الBPI على أن ظاهرة الفساد في المعاملات التجارية الدولية تعني طرفين؛ ألا وهما الطرف الدافع للرشوة والطرف القابض أو المتلقي للرشوة.

- **مؤشر رصد الفساد العالمي (Global Corruption Barometer (GCB**

هناك مؤشر ثالث تم استحداثه من قبل منظمة الشفافية الدولية، وهو مؤشر الفساد العالمي، أو مقياس أو بارومتر الفساد العالمي. وهو مؤشر يحاول الإجابة عن أسئلة معينة مثل: طبيعة وآثار وتأثير الفساد على بيئة الأعمال التجارية، وعلى الحياة الخاصة والأسرية، أو العلاقة بين الفساد والحياة السياسية. ويبين هذا المؤشر المؤسسات التي تقوم في أغلب الأحيان بدفع الرشاوى والعمولات، وكذا الهيئات التي يرى فيها المواطنون أكثر ارتباطا بالفساد. فهذا المقياس يعنى بأنماط السلوك السائدة لدى الرأي العام إزاء مستويات الفساد هذه، كما يشير إلى مستويات الفساد الإجمالية السائدة في البلدان.

- **مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index (CPI**

وهو المؤشر الذي سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، وتكمن أهمية المؤشر باستخدامه مع مجموعة مؤشرات أخرى من قبل مستثمرين دوليين لاتخاذ قرارات مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية التي تعتبر ضرورية لمعالجة بعض التحديات الاقتصادية مثل إيجاد فرص عمل للمواطنين من جهة فضلا عن انعكاسها لثقة المجتمع التجاري الدولي للدول المستقطبة سواء بالنسبة للقوانين أو الآفاق التجارية, وقد ساهم هذا المؤشر في الفترة الأخيرة في زيادة التنافس بين دول العالم لتحسين رتبتها، حيث انه يشكل مقياساً لمستوى الفساد الذي تم إدراكه في القطاع العام المحلي وصورة إجمالية لدرجة الفساد في الدول، ويعتبر مرحلة أولى لقياس الفساد تتلوها مراحل أخرى تساعد في عملية التحليل لتشخيص وتحديد أولويات المكافحة والإصلاح.

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة ويقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين

والسياسيين في الدولة، وتستند تقارير المنظمة على اعتبار ان صعوبة الحصول على معلومات ملموسة للمقارنة بين مستويات الفساد في عدد كبير من الدول، كالمقارنة بين إعداد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم لا تمكن من الحصول على صورة واقعية عن الفساد، بل انها تشير إلى نظرة المدعين العامين والمحاكم ووسائل الإعلام إلى طريقة عرض الفساد لذلك فإن الوسيلة الوحيدة لجمع المعلومات لغرض المقارنة هي الاعتماد على خبرات ومدركات الأشخاص الأكثر مجابهة مباشرة مع حقائق الفساد.[19]

منهجية إعداد المؤشر:

تتمثل أولى الخطوات المتبعة في احتساب مؤشر مدركات الفساد في توحيد البيانات المتوفرة عن طريق المصادر الفردية أي العمل على ترجمتها إلى مقياس موحد. ويتم استخدام ما يعرف بتقنية التطابق المئوي والتي يتم بموجبها أخذ التصنيفات المختلفة للدول التي يتم الإبلاغ عنها من كل مصدر فردي. أما الخطوة الثانية فتتضمن إجراء ما يعرف بمعلومات "بيتا" على النقاط التي تم العمل على توحيدها. وهذا يزيد الانحراف المعياري ما بين جمع الدول التي يتضمنها مؤشر مدركات الفساد كما يجعل من الممكن إجراء مقارنة بين الدول والتي يبدو أنها أحرزت عدد مساوياً من النقاط بدقة أكبر. وأخيراً يتم تحديد مجموع النقاط على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط لجميع القيم التي تم توحيدها لكل دولة.

أما فيما يتعلق بالنتائج، فيكون مجموع النقاط الذي تم إحرازه على مؤشر مدركات الفساد وكذلك التصنيف بموجب هذا المؤشر مقرونين بعدد المصادر، وأعلى القيم وأقلها والتي تم منحها لكل دولة وفقاً لمصادر البيانات، وكذلك الانحراف المعياري ودرجة الثقة لكل دولة.كما يتم تحديد درجة الثقة وفقا لم يدعى بمنهجية(Non-parametric) والتي تسمح بالاستدلال على الدقة الكامنة للنتائج.

ويعتمد المؤشر مقياساً يبدأ بدرجة (صفر) (إدراك بدرجة عالية من الفساد) إلى درجة (100) (إدراك بأن الدولة نظيفة للغاية). ويتم من خلال المؤشر تحديد الدرجات والمراتب التي تحتلها الدول استنادا إلى التصورات المتعلقة بمدى انتشار الفساد في القطاع العام للبلد[20].

ثانيا / أسباب الفساد ومظاهره في الدول المغاربية.

1- أسباب الفساد في الدول المغاربية:

هناك العديد من الدوافع والأسباب لقيام فئات معينة في الدول المغاربية بالفساد المالي والإداري وأهمّها نذكر:

الفساد السياسي: الذي يعتبر نتاج لتزاوج السلطة مع الثروة، وبالتالي إستغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق ارباح خاصة ومكاسب شخصية، فتظهر الرشوة والمحسوبية والواسطة والمحاباة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى.

و لا يقتصر هذا الفساد السلطوي السياسي على دولة نامية أو متقدمة، إلا انه يكون أكثر تشعبا في الدول المتخّلفة الديكتاتوريةو هي الحقائق التي حملتها وثائق ويكيليكس وكانت بعدها سببا لثورات ما يعرف بالربيع العربي مثلما حدث في تونس وحديث ويكيليكس عن قضية المافيا الحاكمة فيها.

الفساد الأخلاقي: وهو السبب الرئيسي للفساد الإداري وكذا المالي بإعتبار أنّ للقيم والمبادئ والأخلاق الحميدة كالأمانة هي الفاصل بين العمل المشروع والفساد. ويحدث هذا النوع من الفساد نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة.[21]

العوامل الإجتماعية: وتتعلّق بالقدرة الشرائية للكثير من الموظفين وأجورهم المتدنية التي قد تكون سببا للكثيرين للّجوء إلى طرق غير مشروعة لزيادة مداخيلهم وهي الفئة التي يتم إستغلالها عادة من طرف أثرياء القطاع العام كما الخاص لتمرير مشاريعهم المنبثقة عن الفساد، فالأموال هنا هي طعم إصطياد ضعيفي الدخل.

العوامل القانونية: والتي نعني بها مختلف القوانين والتنظيمات الخاصة بالدولة والتي إما قد تعتبر عائقا للنشاط الإقتصادي كإرتفاع معدلات الضريبة ومن ثمّ إرتفاع العبء الضريبي أو كثرة الثغرات المفتوحة في هذه القوانين وإستغلالها في الفساد[22]..

كما أنّ هناك عوامل وأسباب أخرى يمكن إضافتها ومنها:

- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد.

- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها

- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي

والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين.
- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.
- غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها[23].

إن الفساد ليس ظاهرة مغاربية، أو عربية فقط، بل هو ظاهرة عالمية. يوجد في جميع المستويات وفي جميع أنواع الأنظمة الاقتصادية , من الاقتصاديات الرأسمالية (المفتوحة) كالولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الاقتصاديات المخططة مركزيا كالاتحاد السوفياتي سابقا والصين ومع تنامي الدعوة إلى التحرير الاقتصادي والإصلاح الديمقراطي انتشر الفساد إلى درجات غير مسبوقة. [24] وبينت الدراسات الحديثة جداً التي تناولت بالتحليل ظاهرة الفساد وعلاقته بالاقتصاد العالمي، أن الرشوة تعمل على تشويه الأسواق العالمية، وتعرقل التنمية الاقتصادية عن طريق إحلال الكسب غير المشروع محل النوعية والأداء والملاءمة، وتقوض الخضوع للسياسة الديمقراطية، كما أن الفساد يضعف الحكومات غير المستقلة، ويهدد الديمقراطيات الناشئة. [25]

2- مظاهر الفساد في الدول المغاربية:

للوقوف على حجم وواقع ظاهرة الفساد بالدول العربية عموما والمغاربية خصوصا يقتضي بنا الأمر الاستعانة بآخر تقارير الشفافية الدولية في هذا المجال، باعتبارها أكثر التقارير دقة وأكثرها موضوعية وصدقا في وصف الوضع الراهن. وتبين الخريطة التالية الواردة في آخر تقاريرها الصادرة، درجة تفشي الفساد في العالم، وفي الدول العربية والمغاربية:

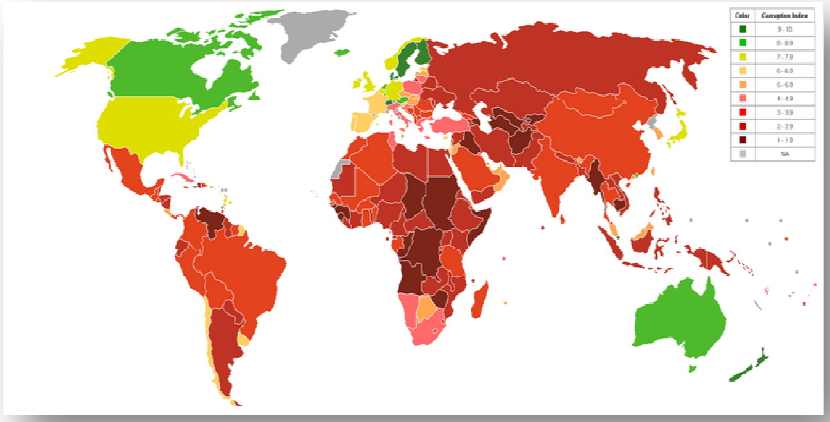

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

يشير اللون الأخضر الداكن إلى الدول الأكثر نزاهة في العالم والتي تتربع على المراتب الأولى كالدانمرك ونيوزيلندا وسنغافورة. أما اللون الأخضر واللون الأصفر على التوالي فيشير إلى الدول التي تليها مرتبة. أما اللون الأحمر فيشير إلى الدول الفاسدة في العالم، ويمكن أن نلاحظ انه اللون الغالب على خريطة العالم. وللوقوف بدقة أكبر نفضل الاستدلال بالأرقام ونخص في ذلك الدول المغاربية تحديدا:

جدول نتائج مؤشر* مدركات الفساد في الدول المغاربية

	درجة المؤشر 2013 من 0 إلى 100 درجة	التصنيف الدولي 2013 من 177 دولة	درجة المؤشر 2014 من 0 إلى 100 درجة	التصنيف الدولي 2014 من 175 دولة
الجزائر	36	94	36	100
تونس	41	77	40	79
المغرب	37	91	39	80
ليبيا	15	172	18	166

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول يوضح مؤشر مدركات الفساد لليبيا وموريتانيا منذ عام 2007 وحتى عام 2014

السنة	تصنيف موريتانيا	تصنيف ليبيا	عدد الدول الخاضعة للتصنيف
2007	–	131	180
2008	115	126	180
2009	130	130	180
2010	143	146	178
2011	143	168	183
2012	123	160	176
2013	–	172	177
2014	–	166	166

المصدر: من إعداد الباحثين / ملاحظة: (_) لا توجد معلومات

اعتمد مؤشر مدركات الفساد للعام 2014على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة، وفرتها مجموعة متنوعة تتكون من ثلاثة عشر مؤسسة دولية متخصصة في مجال تحليل مناخ الحوكمة، والأعمال التجارية، من خلال المسوحات، والاستطلاعات، والتقييمات التي تتناول الفساد والتي، وتقوم منظمة الشفافية بإضفاء تحسينات مستمرة على المؤشر لتسهيل إجراء المقارنات ما بين نتائج مختلف دول العالم. والمؤشر يعكس أراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم وتطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية حيث اثبتت الدراسات أن عمليات الفساد تسلب البلدان طاقاتها وتمثل عقبة كأداء في طريق التنمية[26].

كما غطى تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2014 مستويات الشفافية في 175 اقتصادا في العالم وكانت درجات أكثر من ثلثي 175 دولة في مؤشر مدركات الفساد 2014 تحت 50 درجة. وترى منظمة الشفافية الدولية انه يستوجب على الدول التي جمعت أقل من 70 نقطة على المؤشر المكون من 100 نقطة تنفيذ برامج للإصلاحات الإدارية ومحاربة استغلال الوظيفة العامة.

تراجع ترتيب كل من تونس والجزائرو المغرب كما هو موضح في الجدول السابق , في الوقت الذي حققت فيه العديد من الدول العربية بعض التقدم على المؤشر رغم أنه بقي متدني على غرار ليبيا، مما يؤكد بأن الفساد كان ولا يزال أحد الأسباب المباشرة وراء الثورات العربية التي خرجت فيها الشعوب عن صمتها لتعبر بجرأة وصلابة عن مطلبها الأساس (والمعبر عنه بشعار لا للاستبداد والفساد) ولقد كان ترتيب أغلب دول الربيع العربي المغاربية (تونس وليبيا) في النصف السفلي للمؤشر، وبنقاط أقل من 41٪ وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الرشوة والمحسوبية والواسطة مترسخة بعمق في الحياة اليومية لتلك الدول.[27]

وقد أظهر استطلاع للرأي [28] قامت به وكالة «رويترز»، أن معظم الدول العربية التي تغير فيها نظام الحكم جراء الثورات في عام 2011، شهدت زيادة في معدلات الفساد، وذلك على الرغم من أن الغضب من الحكام الفاسدين كان سببا أساسيا لاندلاع الانتفاضات.فمثلا زادت معدلات الفساد ب 80٪ في تونس , في حين كانت ليبيا هي الاستثناء الوحيد من بين الدول العربية حيث اعتبر 46 ٪ فقط أن معدلات الفساد ازدادت في بلادهم. كما نقلت نفس الوكالة عن كريستوف ويلك مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز الشفافية الدولية إن الشرطة والقضاء والأحزاب السياسية في الدول العربية بحاجة إلى إصلاح حتى تكسب ثقة المواطنين. ولكن في إطار الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت بعد الانتفاضات لم يكن لدى الحكومات الوقت أو الطاقة لتبني مثل هذه الإصلاحات. [29]

ثالثا: انعكاسات الفساد على أوضاع الشعوب المغاربية.

انتشار الفساد في الدول المغاربية أحد أبرز تحديات إدارة الحكم الرشيد، مما يؤثّر سلباً على عمليات الإصلاح والتنمية فيها وبرغم أن المعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة لا تزال نادرة أو شبه معدومة، فإن الدكتور رفعت الفاعورى المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية كشف بأن الفساد المالي والإداري كلف العرب **ثلاثة تريليونات دولار** خلال الستين عاما الماضية. وقال إن سوء الإدارة أعطى مبررا كبيرا للتدخل الأجنبى في الدول العربية واستغلال ثرواتها، لذلك كان يجب على الحكومات أن تتقبل التغيير بشكل سلمى وتكون جزءاً من هذا التغيير حتى لا نصل إلى تدمير البلاد. [30]

حيث يمكن إجمال أهم النتائج السلبية للفساد عبر مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع أفرادا ومؤسسات , والتي تعود بالضرر البالغ على الدول

المغاربية سواء على المدى القريب أو المدى البعيد وذلك عندما تتجذر هذه السلوكات الفاسدة في المجتمع وتتحول إلى أصل بدل أن تكون هي الاستثناء:

- زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل وتكافؤ الفرص.
- انتشار الجرائم وعدم المسؤولية في المجتمع.
- ضعف استثمار الأموال أو هروبها إلى الخارج.
- ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة مشاريع تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية.
- انتشار ظاهرة اللاانتماء الوطني وذلك لوجود النفعيين الذين يسعون لتحقيق منفعة خاصة.
- الإساءة إلى سمعة الدولة وعدم الثقة بالمؤسسات العامة. [31]

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه يمكن القول بأن مكافحة الفساد بالدول المغاربية تتطلب توفير الإرادة السياسية الحقيقية، وتطبيق مبادئ النزاهة والشفافية والمحاسبة كوسائل لا غنى عنها لمكافحة الفساد، وتعزيز وسائل الرقابة والتدقيق والوقاية لتجنب أي ممارسات فاسدة. ويجمع الباحثون بأن الإصلاح السياسي يشكل المحور الأساسي لبلورة إستراتجية واضحة لقيام مشروع نهضوي عربي في مواجهة تحديات الفساد والفقر، إذ يشكل الفساد السياسي عقبة أساسية أمام الشفافية في الحياة العامة وتحديا قوياً للقيم الديمقراطية.

ووفق منظمة الشفافية الدولية فإن استئصال الفساد والتوصل إلى مرتبات عليا في إطاره العام يتطلب:

- تعزيز وتطوير آليات الأداء البرلماني فيما يتعلق بمحاربة الفساد رقابياً وتشريعاً.
- قضاء قوي مع تعزيز استقلاليته ونزاهته.
- تحسين النصوص التشريعية بما ينسجم مع المعايير الواردة في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بما ذلك _ قانون حق الإطلاع وحرية الحصول على المعلومات، ومدونات السلوك، واسترداد الأموال مع التطبيق الصارم لتلك القوانين.
- وجود الخطط الإصلاحية الهادفة إلى مكافحة الفساد ووضعها حيز التنفيذ بشكل فاعل ومؤثر على ارض الواقع والشفافية في الميزانيات العامة وفي رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الحكومية.
- الإفصاح عن الآليات التي تتبعها الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات العامة.

- وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة للجهات الحكومية.
- وضع الآليات الكفيلة بالتزام المسؤولين بالإفصاح عن ذممهم المالية.
- إعلام مستقل مع زيادة الجهود الرسمية للرصد والقياس والتشخيص والتقييم لمستويات الفساد واعتماد الدراسات العلمية لتطوير المناهج الإدراكية الموضوعية لقياس مدى استفحال الفساد في السلطنة وإجراء المسوحات الاستقصائية لمدركات الفساد بصورة دورية تقيس مدى التحسن في وضع مدركات الفساد وانعكاس ذلك على أداء المؤسسات المعنية بمحاربة الفساد من حيث تقيم نتائجها وفاعليتها .
- تبني مبدأي المشاركة والشفافية في عملية الاصلاح ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرارات المتعلقة بمحاربة الفساد ووضع الخطط الاصلاحية.
- تعزيز قيم المواطنة الصالحة في المجتمع من خلال التعليم والإعلام.
- التوسع في خيار إنجاز المعاملات الرسمية عن طريق الحكومة الإلكترونية
- مراجعة وتطوير "المؤسسات الديمقراطية" حتى تكون عنصر هام في تمكين "الحكم الرشيد"، وما يحتويه من قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة والعدالة.

كما تدعو منظمة الشفافية الدولية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل أكثر صرامة، حيث ترى أن تلك الاتفاقية هي المبادرة العالمية الوحيدة التي تضع إطار عمل للحد للفساد والقضاء عليه، وتؤكد على ضرورة تنفيذ بند الاتفاقية الخاص بإنشاء هيئة مستقلة مالياً وإدارياً لمكافحة الفساد تشكل من شخصيات وطنية مشهود لها بالاستقامة وعدم تلوثها بأي عمليات فساد بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني المعنية المستقلة تماماً والتي تمارس عملها باستقلالية عن أية مؤثرات. وترى أن المبررات التي تسوقها بعض الدول من أن أسباب عدم إنشاء هيئة مستقلة هو رغبة الحكومة بعدم تضخم الهيئات المستقلة انه سبب غير مقبول ولا مبرر.

الهوامش:

[1] - السيد عبد السميع، الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع: دراسة فقهية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 17.

[2] - عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري: ماهيته، أسبابه، مظاهره، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2011، ص 14.

[3] - نفس المرجع، ص 16.

[4] محمد القاهري" تعريف الفساد وسبل الحد منه: حالة اليمن" الحوار المتمدن، العدد: 1739، 2006 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81227

[5] - محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي التاسع (1999).

[6] - المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد . المستقبل العربي، العد (266) 2001/4.

[7] - سوزان روز . اكرمان، الفساد والاقتصاد العالمي،(ترجمة محمد جمال)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص 50.

[8] - منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد، الاصلاح، التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 15.

[9] - أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 48.

[10] - القهوجي علي عبد القادر، قانون العقوبات، القسم الخاص، جرائم الاعتداء على المصلحة العامة وعلى الإنسان والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2001 ، ص ص17 - 18.

[11] - بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، جرائم الموظفين، جرائم الأعمال، جرائم التزوير، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر،2003 ، ص35 .

[12] - الألفي حسن محمد،" **أساليب مكافحة جرائم الرشوة واستغلال النفوذ**"، " المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 3، 1986، ص 88.

[13] - عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الثالثة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة القدس، 2013، ص 21.

[14] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

[15] - دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة " تفشي ظاهرة الفساد الإداري بين التنظير والواقع العملي " الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد م الفساد المالي والإداري (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص 6.

[16] - دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، 5.

[17] - بلال أمين زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص ص7- 8.

[18] - فايزة الباشا، الفساد الإداري وآليات مكافحته، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2012، http://www.greenbookstudies.com/ar/lectures/leetureram4.doc

[19] - محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي " قراءة في نتائج مؤشر مدركات الفساد 2014 " صحيفة الحدث العمانية، 10 ديسمبر 2014، من الموقع :http://alhdth.net يوم: 10أفريل 2015، الساعة: 16:00.

[20] - نفس المرجع.

[21] - جميعان ميخائيل، الانحراف الإداري – أسبابه وطرق علاجه،[د.د.ن]،القاهرة،1975 ، ص. 83.

[22] - حليمي حكيمة، بن رجم محمد خميسي "الفساد المالي والإداري :مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها" الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد م الفساد المالي والإداري (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص 5.

[23] - دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص 4، 5.

[24] - زايري بلقاسم " تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرطا التنمية المستدامة في الوطن العربي " المستقبل العربي، العدد 234، ص 58.

[25] - توفيق المديني، مرجع سابق.

[26] - محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي، مرجع سابق.

[27] - نفس المرجع.

[28] - شمل الاستطلاع نحو ألف شخص في كل بلد في الفترة من سبتمبر /أيلول 2012 إلى مارس/آذار 2013.

[29] - كريستوف ويلك"معدلات الفساد تزداد في دول "الربيع العربي" باستثناء ليبيا" من الموقع: http://arabic.rt.com/news، يوم: 09 أكتوبر 2013، الساعة: 16:05.

[30] - الطيب الصادق، "الفساد العربي: خسائر 03 يليوناتتر دولار، يوم: 25- 10- 2013. من موقع: http://digital.ahram.org.eg.

[31] - الشبكة الإسلامية الحرة العربية "السعودية تتراجع في مؤشر فساد 2012.. الأسباب والنتائج " من الموقع: http://www.w3.org/1999/xhtml" lang="ar، يوم: 20 أفريل 2015، الساهعة: 15:20